محاولة أخيرة بلا مضامين للمصالحة الفلسطينية

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

حظي المؤتمر الصحافي المشترك، لعضو مركزية فتح جبريل الرجوب ونائب رئيس حركة حماس الشيخ صالح العاروري، بتغطية إعلامية كبيرة، جعلت كثيراً من الفلسطينيين ينتظرونها على أحر من الجمر (الخميس 2 يوليو 2020). ولسان حال الفلسطينيين يقول: لعل هناك بُشرى حقيقة، تُزَفّ عن إنهاء الانقسام، وبدء التأسيس للمصالحة.

لكن ما سُمع على لسان الرجلين، وأفاضا فيه، لم يتعدّ الحديث عن الذي ينبغي أن يكون، وعن مشاعر يفترض أنها طبيعية، يتبادلها رجلان، كان كل منهما سجيناً في زنازين الاحتلال. فأقصى ما تحدثا عنه هو التوصل إلى اتفاق لتحقيق "وحدة ميدانية" وهذا عنوان لأمر فضفاض، لا هو خطة ولا هو تدبير ملزم لحركتي فتح وحماس، وليست هناك سابقة في تاريخ نضالات الشعوب وحركات تحررها، أن تتحقق وحدة ميدانية دون أن يكون هناك وحدة قيادة سياسية، ووحدة رؤية، ووحدة مؤسسات.

يبدو أن قيادتيْ الحركتين قد تعرضتا للكثير من التقريع، على الاستمرار في التمسك بالخصومة، على الرغم من تفاقم الأخطار على القضية الفلسطينية وعلى جغرافيا الدولة المنشودة وعلى الشعب الفلسطيني نفسه.

وربما أدركت قيادتا الحركتين، أن الشعب الفلسطيني الذي يمر بأسوأ حالاته، قد سئم من الطيف الفصائلي كله، وبات يتطلع إلى امتلاك إرادته، وتحقيق وحدة في الرؤية الإستراتيجية الفلسطينية، التي تتأسس عليها وحدة نظام وطني، وتتفرع عن هذا الأخير مؤسساته الدستورية التي تضبط حركة البشر، بما يتلاءم مع ظروف الشعب الفلسطيني، وقواعد العمل الوطني العام، وعلى النحو الذي يردع ضلالات الضالين والواهمين، ويحاسب الفاسدين، ويضخ الدماء الجديدة في شرايين حركة وطنية فلسطينية فتيّة ومتجددة.

منذ اللحظة الأولى للمؤتمر الصحافي، بدا واضحاً أن مهمة إنهاء الانقسام، أكبر من قدرات رجلين سعى أحدهما (جبريل) لدى الثاني (العاروري) لكي يكون المؤتمر، فوافقت على المسعى، قيادتا الحركتين - حسب قول جبريل والعاروري - دون المجيء حتى على ذكر الاتفاقات الكثيرة التي وقعتها الحركتان والفصائل، وما هو مصيرها.

> لدى فتح وحماس بعض الوقت لعمل المقتضى التوحيدي الحقيقي، فقد اضطر المحتلون إلى استبطاء «قطار الضم» بفضل قوة القضية الفلسطينية في حيثياتها القانونية والتاريخية وبما استقرت عليه في السياسة الدولية

في الواقع لم يكن الفلسطينيون في حاجة إلى من يوحدهم ميدانياً، أو من يوحدهم على رفض الضم ورفض الصفقة من قبله. فهم بخبرتهم يعرفون أن أقصى المطروح في مؤتمر الرجوب - العاروري هو تنسيق فعاليات على الأرض. أما في واقع الحال، فإن حركتي فتح وحماس، لم تتقدما متراً واحداً على طريق بناء نظام وطني، أو في اتجاه التوافق على إستراتيجية عمل نضالي واحدة، بلا أوهام ولا أكاذيب ولا رقاعة أو خفة، في إظهار التشدد أو إظهار الجنوح إلى السلم.

سياق "الوحدة الميدانية" كما يُفهم، هو أن يتراضى طرفا الخصومة على شيء أقل من تكتيكي، وأن يتلطف كل طرف مع الآخر، بحكم التعادل في الخيبة. لكن هذا - على جمالياته - ليس المطلوب كما أسلفنا. فما يريده الفلسطينيون هو إعادة بناء النظام الوطني على أسس دستورية وقانونية.

الآن، لدى فتح وحماس بعض الوقت لعمل المقتضى التوحيدي الحقيقي. فقد اضطر المحتلون إلى استبطاء "قطار الضم" بفضل قوة القضية الفلسطينية في حيثياتها القانونية والتاريخية، وبما استقرت عليه في السياسة الدولية، وليس - بالطبع - بفضل شطارة فتح أو حماس.

وإن لم تذهب الحركتان فوراً إلى وحدة في إطار نظام وطني سياسي تعددي وديمقراطي، فإن خيارهما المؤكد والمتعمد، سيكون شق فلسطين وورقتها السياسية وقضيتها وجغرافيتها وشعبها، وسيكون كل ذلك من أجل الدراهم التي يوفرها التفرد في الحكم لكلا الحركتين في غزة والضفة.

فغياب المؤسسات، بالنسبة للمتنفذين من كل طرف هو الوضع الملائم لهم، لكي يظل الشعب الفلسطيني مسروقاً بتكتيكات حزبية وسياسية!

لقد أصبح للفلسطينيين تجربة طويلة ومريرة مع بشائر المصالحة ومؤتمراتها الصحافية، وهذا الذي جعل جبريل الرجوب يؤكد عدة مرات على أن الحركتين صادقتان هذه المرة ويطلب التشكيك وعدم التصديق. فإن ما قيل لا يبعث على التفاؤل، وإنما يستحق السخرية من اللحظة الأولى.

على الرغم من ذلك، كان لا بد من أداء واجب الثناء على ما جاء في هذا المؤتمر من جميل الكلام، باعتباره "خطوة" في الاتجاه الصحيح، لاسيما وأن الفلسطينيين تعودوا على امتداح كل تصريح إيجابي، واعتباره خطوة، دون أن يخطو أصحاب التصريح سنتيمترا إلى الأمام، تجعله يستحق صفته كخطوة.

بالتالي كان التركيز طبيعياً على النواقص، فما بالنا عندما لا تكون هناك حيثيات أو زوائد. فلم يسمع الفلسطينيون ما يشجعهم على الحديث عن نصف الكأس الملآن لكي يحتفوا بالرجوب والعاروري.

في الوقت نفسه، يتوجب التأكيد على أن لكل وُجهة سياسية، سوسيولوجيا تخدمها، سواء كانت توحيدية أو تفريقية، بمعنى أن الوجهة، أياً كانت، لا بد أن يكون لها نظامها السياسي الذي يلائمها، وأن تكون لها استحقاقاتها الاجتماعية، ورؤيتها الإستراتيجية، وهذا ما سيظل الفلسطينيون يطالبون به ويُصرون عليه، لكي لا يضيع زخم حراكهم الشعبي هباءً وينتهي الأمر إلى إحباط جديد.

لقد أكد صالح العاروري نفسه وبكل صراحة، على عدم ضرورة انتظار المنخرطين في "الوحدة الميدانية" تعليمات أو توجيهات، عندما أعطى الإشارة للناشطين لكي "يتصرفوا" دون الرجوع لقياداتهم، وهنا تأكدت النوايا في الاستمرار في تغييب المؤسسات.

لذا فإن العرض الجديد يخلو من أية بشرى لذهاب وشيك إلى جلسة مخصصة لضمان تنفيذ أي من الاتفاقات الجاهزة، سواء "اتفاق الوِفاق الوطني" الذي وقعت عليه الفصائل في العام 2011 في القاهرة، أو حتى اتفاق 2017 الذي تحدث عن آليات تنفيذ جزء من اتفاق 2011. لذا لم يأت الرجوب والعاروري على ذكر أي اتفاق، وهذه إشارة تدل على يأس ضمني من إمكانية تحقيق اتفاق شامل، مع الميل إلى الرهان على توافق الشارع أثناء الفعاليات.

وللأسف بدا واضحاً أن مؤسسة الخصومة والانقسام، تنطوي على منظومة معقدة، تحتاج إلى وقت لتفكيكها وتجريف ركامها. فقد بدأت بجريرة الاختلاف بين منهجيتين، ثم عندما وصلت المنهجيتان، كل منهما إلى مأزقها (خيبة التسوية وانسداد أفق المقاومة العسكرية المفتوحة) فعلت المكابرة فعلها في إحباط إمكانية التوصل إلى صياغة توافقية لإستراتيجية العمل الوطني.

وأبقى الطرفان كل منهما على تنميط الآخر واليأس منه. وكان من بين جملة التعقيدات، مرجعيات الطرفين. فأحدهما مكبل بتدابير السلطة وشروط وجودها في الضفة، والثاني مكبل بجماعة الخارج وانخراطها في سجال المحاور في الإقليم. وبسبب هذه المرجعيات، جرت محاولات تأثيم التوافق بين حماس وفتح في غزة، على الرغم من التقدم فيه عملياً، على صعيد الملف الأصعب، وهو المصالحة المجتمعية وتسوية قضايا الدم.

قصف الوطية.. رسالة لا يستطيع أردوغان الرد عليها

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

أخطر ما في القصف الجوي لقاعدة الوطية، غربي ليبيا، فجر الأحد الماضي، أنه كان ولا يزال غامضا، على الأقل من حيث مصدره والجهة التي تقف وراءه؛ الغارات التسع المتتالية التي تم تنفيذها في أقل من 90 دقيقة، دمرت الدفاعات الجوية، ورادارات التشويش التركية، واستراحة "النداب" التي عادة ما تخصص لأمر القاعدة وكبار القادة.

عمليا، يمكن لطيران الجيش الليبي تنفيذ ضربات كهذه انطلاقا من قاعدة الجفرة الجوية الخاضعة لسيطرته؛ الفرنسيون نفوا أن يكونوا على علاقة بالقصف، والمصريون صامتون كعادتهم، ولن يتكلموا إلا في حالة واحدة هي اختراق الخط الأحمر الذي رسمه السيسي للأتراك وحلفائهم حول سرت والجفرة. أما الروس فهم أبعد من أن يكونوا وراء العملية، فاللعب بين بوتين وأردوغان واضح وعلى المكشوف، وما جرى ويجري في سوريا خير دليل.

هل اجتمعت أطراف عدة لتقاسم المسؤولية في ما بينها، من أجل توجيه رسالة بعينها إلى السلطان العثماني الجديد؟ كل المؤشرات تؤكد أن الغارات نجحت في إصابة أهدافها، أي أنها اعتمدت على إحداثيات غاية في الدقة، وأن الهدف منها كان واضحا، ولم يكن لمجرد الرد فقط على وزير الدفاع التركي الذي استفز الجميع، عندما تحدث قبل ساعات عن بقاء قوات بلاده في ليبيا إلى الأبد، وإنما توجيه خطاب مباشر إلى أردوغان بأن سيطرته على تلك القاعدة غير مسموح بها، وهي اعتداء مباشر على مجال حيوي خارج نطاق أمنه القومي.

يوم الخميس الماضي تم نقل منظومة الدفاع الجوي، والرادارات المخصصة للرصد والتشويش على الطيران إلى الوطية، وانطلقت عملية نشرها السبت، وفجر الأحد تم استهدافها وتدميرها بالكامل، هذا يعني أولا أن كل ما يقوم به الأتراك في الغرب الليبي خاضع للمراقبة والمتابعة، وثانيا أن الجانب التركي كان يتحرك بكثير من الثقة في النفس، وكان مطمئنا إلى أنه لن يصطدم بمن يقول له توقف عند حدك. بل كان متأكدا بأنه يستطيع أن يعلن وصايته على غرب ليبيا دون أن يعترض أحد على ذلك.

الروس والمصريون تحدثوا عن خط أحمر في سرت والجفرة، وهو ما اعتبره أردوغان وحلفاؤه مؤشرا على أن أقصى ما قد يعترضهم لاحقا هو الحديث عن تقاسم النفوذ بين طرابلس وبرقة. أما الفرنسيون فأكثر ما يزعجهم هو تمدد الوصاية التركية إلى الجنوب، الذي يمثل امتدادا لمنطقة نفوذهم في دول الساحل والصحراء.

الغارات التي تعرضت لها قاعدة الوطية، كانت قاسية حتى أن الأتراك واجهوها بالكثير من الحذر في نشر التفاصيل وتوجيه أصابع الاتهام، وتركوا لعملائهم في طرابلس المجال ليوزعوا الاتهامات شرقا وغربا.

واضح أن الجميع أدرك أن القصف قلب الموازين، ونبه إلى أن المسألة ليست بسيطة، وأن التدخل التركي في ليبيا لن يكون نزهة مريحة، حتى ولو دعمه ترامب المنهك بأزمات بلاده، والمهموم بالسباق الانتخابي لنوفمبر القادم، وسانده الناتو الذي يواجه صراعا بين أعضائه، بسبب الموقف من حكومة السراج وحليفها التركي.

هناك دول عديدة في المنطقة لا تنظر لأردوغان فقط على أنه لص نفط وغاز ومنتهز فرص لوضع يده على مقدرات الآخرين، بل ترى فيه صاحب مشروع أيديولوجي عابر للحدود بنزعة توسعية، وهو مشروع عنصري قومي رجعي يحاول استعادة عجلة التاريخ بالاعتماد على قوى الإسلام السياسي والجماعات الإرهابية التي وحدها تحت عمامة عثمانية جديدة، وله طابور خامس قوي في شمال أفريقيا وفي دول الساحل والصحراء مستعد لدعمه لتنفيذ مخطط الهيمنة.

استعراض وزير الدفاع التركي لقوة حضور بلاده في ليبيا كان مستفزا حتى لبعض المحسوبين على حكومة الوفاق، فقد جاء بحراسة مسلحة لحمايته، مبديا عدم الثقة في قدرة مستقبليه على تأمينه والوفد والمرافق له. وعندما زار غرفة العمليات التركية رفض أن يصاحبه أمراء الحرب المحليون إليها.

كانت نظرته إليهم تنم عن احتقار وعدم اكتراث، خاطب العسكريين الأتراك بالقول إنهم باقون هناك إلى الأبد، وصفهم بأنهم "جيش محمدي"، في تلميح إلى نزعة دينية حاول التستر بها، هي المشروع الإخواني الذي جعل منه أردوغان حصان طروادة لاختراق المنطقة. وتعامل مع المسؤولين في حكومة السراج على أنهم أتباع لا غير، وقال لهم صراحة "لولا تدخلنا لكان حفتر قد دخل طرابلس وسيطر عليها". بعد تلك الاستفزازات وغيرها، جاء قصف قاعدة الوطية ليرفع معنويات الليبيين، فانسحاب الجيش من المنطقة الغربية لا يعني أنه تم التسليم بها للمحتل التركي، والضغوط الإقليمية والدولية التي تم تسليطها على القيادة العامة لسحب قواتها من غرب البلاد، لم تقر تسليم الإقليم الحاضن لمؤسسات السيادة لمرتزقة أجانب بقيادة تركية، بل أن الصمت العالمي على تدخل أردوغان ذاته لدعم حكومة السراج، لم يكن يعني إخضاع ليبيا لوصاية الأتراك.

هل يمكن القول إن سلاح الجو الليبي هو الذي قصف قاعدة الوطية؟ الثابت أن ليبيين نفذوا العملية ولكن بضوء أخضر إقليمي ودولي، والأتراك يدركون ذلك جيدا، ولكنهم عاجزون على رد الفعل، حتى بعد أن هددوا باستهداف قاعدة الجفرة، لأن ذلك سيضعهم وجها لوجه في صدام سياسي مع الروس، والأخطر من ذلك في صدام عسكري مع المصريين الذين يجدون دعما واضحا من عدد من الدول العربية.

مشكلة أردوغان، ونقطة ضعفه، أنه لن يحتمل التعرض إلى أية خسائر في ليبيا، فلديه معارضة قوية تترصده، وشعب غير موافق على مغامراته خارج الحدود، ووضع اقتصادي واجتماعي متأزم، ودخل ليبيا بمرتزقة جلبهم من شمال سوريا، وبتمويل قطري، وأي تصادم مع قوى إقليمية في الداخل الليبي، سيجعله في موقف محرج، فالخسائر ستكون واضحة ومعلنة.

أقرب المقربين إليه نصحوه بعدم الدخول في مواجهة مع مصر، لأنه لن ينتصر فيها، خصوصا وأن الأتراك يدركون جيدا أن تدخلهم في ليبيا مرفوض ليس من القاهرة والدول العربية الأخرى وفرنسا وروسيا فقط، وإنما من الشعب الليبي ذاته، قالوا له لا يغرنك ما تسمعه من فايز السراج وميليشياته، فهم لا يمثلون شيئا مقارنة بالأغلبية الساحقة من الشعب التي ترفض أن يسعى السلطان العثماني إلى استعادة أمجاد أجداده على حسابها.

هل كان قصف قاعدة الوطية فخا لاستدراج أردوغان للرد عليه في سرت أو الجفرة؟ هذا الاحتمال غير مستبعد، لكن الأتراك يبدون منتبهين لأي فخ قد يتم جرهم إليه، ويحسبون حسابا لجميع تحركاتهم، ويحاولون العمل من تحت الطاولة على إيجاد حلول دبلوماسية، ليس للخروج من ليبيا، ولكن للبحث عمن يشاركهم تقاسم الكعكة، مقابل تأمين وجودهم في طرابلس وعدم تقسيم البلاد.

التقسيم يعني الإطاحة بالكثير من أحلام أردوغان وعلى رأسها منطقة المصلحة الاقتصادية البحرية التي وقع حولها اتفاقا مع السراج في نوفمبر الماضي، والتي يوجد جانبها الليبي قبالة إقليم برقة لا إقليم طرابلس.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk